

## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

سلسلة أوراق عمل في مجال نظم  
التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية  
ورقة عمل رقم (٢)

## استخدام السجلات والاحصاءات الحيوية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية

اعداد  
إيواو موريباما  
المعهد الدولي للسجلات والاحصاءات الحيوية  
ميريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية



الامم المتحدة  
نيويورك ١٩٩٤  
United Nations  
New York 1994

الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

94-0749

توجد في جميع بلدان العالم تقريباً قوانين تنص على ضرورة تسجيل الوقائع الحيوية. وتستخدم هذه السجلات في إثبات حدوث الوقائع الحيوية وتوفير أدلة كافية على الحقائق المحيطة بها وعلى العلاقات التي تربط الأشخاص الذين تشملهم تلك الوقائع وتحفظ السجلات الفردية في مستودع دائم بصفتها وثائق قانونية تستخرج منها النسخ لمختلف الاستخدامات القضائية والإدارية.

ولدى تسجيل الوقائع الحيوية، يُسجل مأمور التسجيل المحلي كذلك مختلف البيانات ذات الأهمية الديمغرافية والطبية بالنسبة للمواليد الأحياء، والوفيات، ووفيات الأجنة، والزواج والطلاق، وذلك بهدف جمع الإحصاءات الحيوية الوطنية. وفي عدد من البلدان، يستخدم سجل واحد للأغراض القانونية والإحصائية معاً. وتوفر عادةً نسخاً إضافية من السجل الإحصائي للاستخدامات الإدارية أو البرنامجية لمختلف الوكالات الحكومية.

والغرض من هذا العرض هو أن أقدم لكم لمحة موجزة عن الأوراق المعروضة على هذه الحلقة، وأن أشير إلى مختلف استخدامات السجلات والإحصاءات الحيوية، وإلى الدور الذي تؤديه في حياة الأفراد وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان.

وأود أن أبدأ باستخدامات السجلات الفردية التي تدون فيها المواليد الأحياء، والوفيات، والزواج والطلاق. فهذه الوثائق تشكل دليلاً على حدوث الواقعة، وتاريخ وقوعها، ومكانه. كما تتضمن معلومات أخرى ضرورية لإثبات بعض العلاقات مثل الأبوة، وشرعية المولد والتبعية والنسب.

ولا شك في أن الحضور جميعهم قد سبق لهم أن احتاجوا يوماً ما للسجلات الحيوية. فانا أعرف مثلاً أن والدائي اضطر إلى إبراز نسخة عن شهادة ميلادي لإثبات أنني قد بلغت العمر اللازم للالتحاق بالمدرسة الابتدائية. واضطرت أنا أيضاً للقيام بالشيء ذاته بالنسبة لأطفالي. وكان عليّ أن أحصل على نسخة من شهادة ميلادي لإثبات كوني مواطناً عندما قدمت طلباً بإصدار أول جواز سفر لي، وعندما قدمت طلباً لوظيفة في الخدمة المدنية. واحتجت لنسخة من شهادة ميلادي لإثبات أهليتي للحصول على معاش تقاعدي من الحكومة لدى تقاعدي وعلى استحقاقات الضمان الاجتماعي. واحتجت إلى شهادة زواج لإثبات أهلية زوجتي للحصول على استحقاقات الباقي على قيد الحياة في حالة وفاتي. واضطرت إلى إبراز نسخ عن شهادات وفاة أبواي للحصول على إذن بالدفن لدى وفاتهما. كما ينبغي إبراز السجلات الحيوية ذات الصلة قبل أن يسمح للوارث باستلام ميراثه. ويتعين على الشخص الراغب في الزواج مرة ثانية إبراز سجل طلاق أو شهادة وفاة زوجته الأولى قبل أن يسمح له بالزواج مرة أخرى. وجميع هذه الاستخدامات وغيرها تدخل في نطاق ممارسة حقوقنا المدنية الأساسية وحقوق الإنسان.

والسجلات الحيوية ضرورية أيضاً لاستكمال السجلات الرسمية بمختلف أنواعها مثل سجلات السكان، وملفات نظم الهوية الشخصية، وقوائم الضمان الاجتماعي، والسجلات الانتخابية. ففي هذه المجالات، يشكل سجل الميلاد الفردي دليلاً على السن، أي أنه دليل على الوقت الذي يصبح فيه الشخص مؤهلاً للحصول على بطاقة هوية شخصية أو للتصويت أو لتلقي إعانات معينة وما إلى ذلك. ويستخدم سجل الوفاة لتخليص النظام من أسماء الأشخاص غير المؤهلين، وذلك للحيلولة دون الاستخدام الاحتمالي

لبطاقات الهوية الشخصية، والممارسة غير المشروعة لحق التصويت، والحصول على إعانات بالتدليس وما إلى ذلك.

وتتناول الورقة الثالثة المعروضة على هذه الحلقة وعنوانها «استخدامات سجلات الأحوال المدنية في إدارة احصاءات السكان وتحديد هويات السكان» مشاكل سجلات السكان ونظم الهويات الشخصية التي تعتمد اعتماداً كبيراً في استكمالها على التسجيل الجاري للسجلات الحيوية. وبما أن السجلات تستكمل أيضا بصورة دورية باستخدام بيانات احصاءات السكان التي تجرى عادة مرة كل عشر سنوات، فإن ذلك يثير مشكلة عويصة بالنسبة للسجلات في البلدان التي لا تعاني من نقص في تسجيل الوقائع الحيوية.

وربما يكون ميدان الطب والصحة العامة هو أول ميدان شهد استخدام سجلات المواليد والوفيات والإحصاءات المستمدة منها على نطاق واسع. وفي العصر الحديث، تُستخدم سجلات المواليد لتحديد الأطفال الأصحاء؛ وتوجيه الأطفال ذوي العلل الخلقية إلى برامج الأطفال المعوقين؛ ومتابعة جميع المواليد الأحياء لشملمهم ببرامج التحصين ضد مختلف أمراض الطفولة. أما سجل الوفيات، فيسمح بالتحقيق في بعض الأمراض الوبائية لمنع انتشارها. وتعتبر الإحصاءات المستمدة من سجلات المواليد والوفيات، ولاسيما من سجلات الوفيات، هامة جداً بالنسبة للبرامج الصحية لأنها توفر قاعدة كمية لتحديد المشاكل الصحية الرئيسية، ولتخطيط وتوجيه البرامج الرامية إلى تحسين الصحة العامة، ولتقييم التقدم في مجال الصحة. وقد يكون العديد من المشاركين في برنامج منظمة الصحة العالمية «الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠» مدركين تماما للقيود الناتجة عن عدم توفر احصاءات كافية عن الوفيات للاضطلاع بالبرامج المتصلة بتوفير «الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠»، ورصدها. ومن المتوقع أن تتضمن الورقتان عرضاً لاستخدامات السجلات والاحصاءات الحيوية في برامج الصحة العامة.

وهناك برنامج آخر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية وهو برنامج تنظيم الأسرة، إذ قد يكون النمو السكاني غير المنظم أكبر مأساة في عصرنا الحديث. فهو يُعدّ بالتأكيد من أكبر العقبات التي تعوق التنمية الاقتصادية للبلدان. وتوفر الاحصاءات الحيوية في هذه الحالة بيانات أساسية لقياس حجم نمو السكان، كما يمكن أن تستخدم احصاءات الخصوبة لتحديد فئة السكان التي هي في أمس حاجة لبرامج تنظيم الأسرة. وللحصول على معلومات عن استخدام وسائل منع الحمل ومدى المعرفة بها، يمكن إجراء مسح استرجاعية لتعقب الولادات المسجلة، أو إجراء دراسة مستقلة عن المعرفة بوسائل منع الحمل والموقف منها وممارستها.

ويرتبط التخطيط للتنمية الاقتصادية للبلدان ارتباطاً وثيقاً بحجم السكان وتوزيعهم الجغرافي في المستقبل، وبالتركيب العمري للسكان في كثير من الأحيان. وإن إنشاء المرافق العامة للمجتمعات المحلية مثل إمدادات المياه، ونظم تصريف المجاري، وخطوط الغاز الرئيسية، والامداد بالطاقة، يستلزم تقديرات

دقيقة بدرجة معقولة لعدد السكان في المستقبل كي يتم تزويد هذه المرافق بالطاقة الكافية لخدمة السكان في المستقبل. وثمة مشاكل أخرى مثل توفير الخدمات المجتمعية اللازمة مثل المستشفيات والمراكز الصحية. وبما أن الإحصاءات الحيوية تشكل عناصر النمو السكاني الطبيعي، فلا بد من توفير الإحصاءات الحيوية الكافية لأغراض الاسقاطات السكانية. كما أن هناك حاجة إلى التخطيط لتشييد المدارس وتدريب المعلمين لتلك المدارس. وهذه أمور تتطلب اسقاطات لمعدلات المواليد من أجل تقدير العدد المتوقع للأطفال في سن الدراسة في السنوات المقبلة.

وتتناول الورقة الأخيرة المعروضة على هذه الحلقة الجهات المهتمة بالديمغرافيا ودراسة السكان. وتشمل احتياجات هذه الجهات من البيانات جميع جوانب الاحصاءات الحيوية أي إحصاءات الخصوبة، وإحصاءات الوفيات، وإحصاءات الزواج، وإحصاءات الطلاق وتتضمن هذه البيانات عادة قدرًا من التفاصيل الديمغرافية والجغرافية. ومن المهم أيضًا أن يكون تسجيل البيانات كاملاً كي يتسنى تفسير الاتجاهات والاختلافات بقدر من الثقة. ويمثل هذا مشكلة بالنسبة للبلدان التي تعاني من نقص في الاحصاءات الحيوية. وأحد المخارج الممكنة من هذه المشكلة هو جمع البيانات من المناطق التي يعرف التسجيل فيها بأنه مرضي. ولا شك في أنه ينبغي دراسة امكانية استخدام هذا النهج القائم على تصنيف المناطق في فئات.

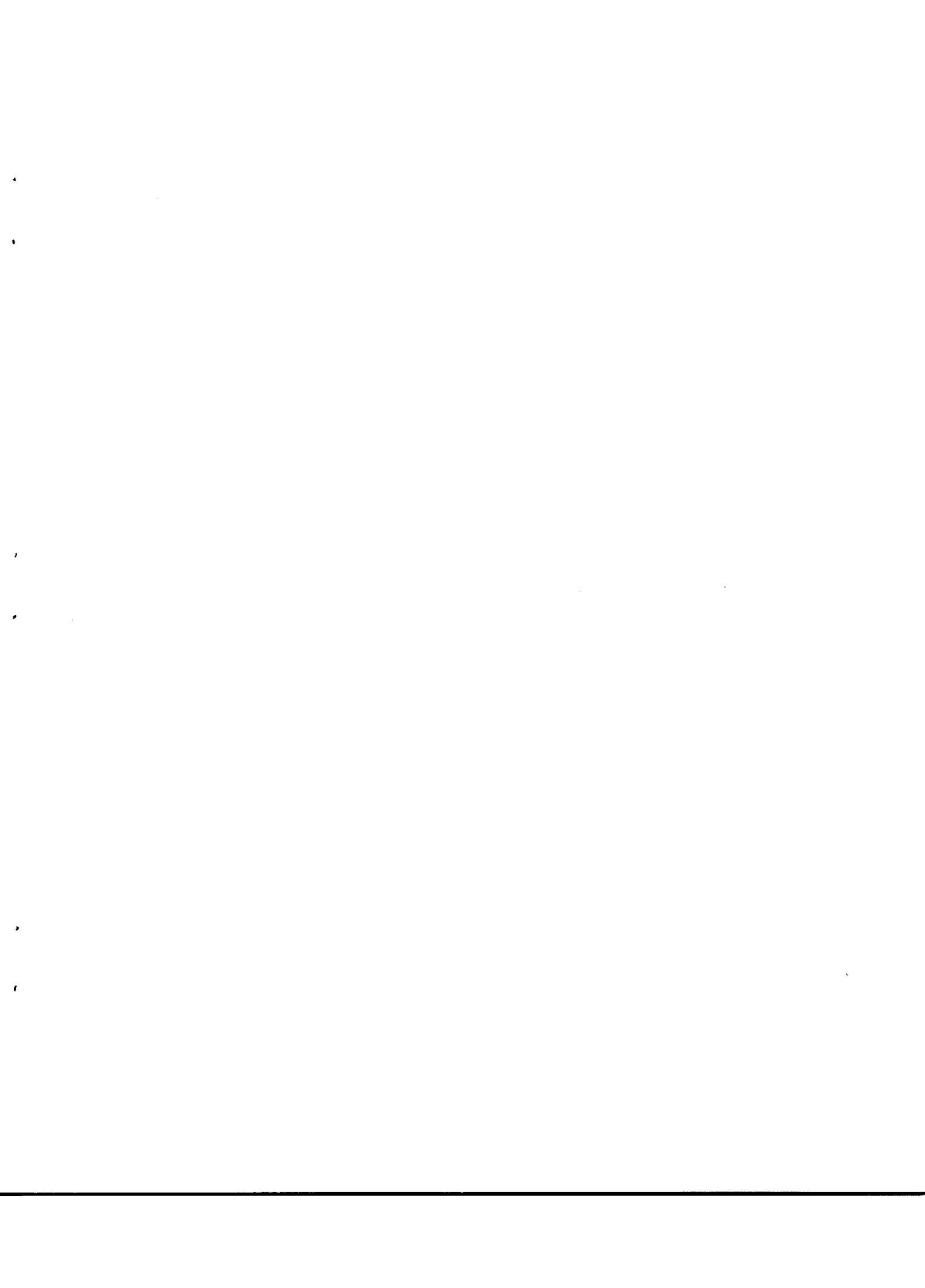
وفي بعض البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية، هناك طلب كبير على الإحصاءات الحيوية من جانب القطاع الخاص. فالشركات التي تنتج أغذية الأطفال وبدائل لبن الأم تهتم بمعرفة حجم الطلب على منتجاتها. كما أن الشركات التي تصنع ملابس الأطفال يهتمها أن تعرف عدد المواليد سنوياً. ويهتم صانع الكاث بالحصول على معلومات عن عدد الأسر الجديدة التي تتكون. كما يهتم مؤسسات دفن الموتى وصنع التوابيت أن تعرف عدد الوفيات التي تحدث في المناطق التي توجد بها كل سنة. ويهتم شركات صنع الأدوية بمعرفة حجم الطلب على الأدوية الجديدة التي تعمل على تطويرها لعلاج بعض الأمراض، وهي لذلك تهتم بالاحصاءات التي تبين سبب الوفاة للحصول على معلومات بهذا الشأن.

كانت هذه بعض الأمثلة لاستخدامات السجلات والاحصاءات الحيوية. والأمل معقود على أن تساعد هذه الحلقة على تقدير أهمية الاستخدامات الممكنة للسجلات والاحصاءات الحيوية. وسيتوقف تطور نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية إلى حد كبير على استخدامات السجلات والاحصاءات الحيوية. وما لم يكن الجمهور واعياً بالحاجة إلى هذه الاستخدامات وبأهمية هذه الاحتياجات، فلن يكون هناك ما يحفزها على تسجيل الواقعات الحيوية. وما لم تستخدم الاحصاءات الحيوية في الأغراض الديمغرافية والصحة العامة وغيرها، فليس هناك ما يبرر إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية والابقاء عليه. فالاحصاءات الحيوية، مثلها مثل جميع الاحصاءات، وبخلاف السجلات الحيوية، لا تشكل غاية في حد ذاتها، وإنما تعتبر أدوات لأغراض الإدارة والبحث. وأن الأغراض التي تُستخدم أو يمكن أن تُستخدم فيها لا بد أن تثبت أهمية جمع الاحصاءات الحيوية كمهمة من مهام الحكومة.

وإن البرنامج الدولي للإسراع بتحسين الاحصاءات الحيوية يسلم بأهمية استخدامات السجلات والاحصاءات الحيوية، ويدعو الى مشاركة المستخدمين أو المستهلكين الرئيسيين في إصلاح نظم التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية. وستضم اللجنة الاستشارية المركزية في عضويتها ممثلين عن الوكالات الحكومية، مثل وكالات الصحة العامة والهويات الشخصية والتخطيط الاقتصادي، وينبغي أن تتيح اللجنة الاستشارية وموظفوها للمنظمات غير الحكومية، كل فرصة ممكنة للتعريف باحتياجاتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتشجيع استخدام السجلات والاحصاءات الحيوية في البلد. ولا مبالغة في التأكيد على أهمية هذه النقطة في أي برنامج للتسجيل المدني والاحصاءات الحيوية.

صدر من هذه السلسلة:

- (١) طرق وتقنيات أخرى لجمع بيانات الاحصاءات والمعدلات الحيوية.
- (٢) استخدام السجلات والاحصاءات الحيوية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- (٣) الاحصاءات الحيوية المبنيّة على السجلات: قضايا ينبغي النظر فيها، بعض التجارب الدانمركية.
- (٤) خبرة الدانمرك في مجال حوسبة السجلات المدنية.
- (٥) التكنولوجيا الحديثة لتخزين واسترجاع السجلات المدنية وتجهيز الاحصاءات الحيوية.
- (٦) استخدامات سجلات الأحوال المدنية والاحصاءات الحيوية في الخدمات والبرامج الصحية.
- (٧) استخدامات الاحصاءات الحيوية في التحليل الديمغرافي.
- (٨) استخدام الاحصاءات الحيوية في التحليل الديمغرافي في جمهورية مصر العربية.
- (٩) واقع التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية في دول منطقة الاسكوا وتوصيات تطويرها.
- (١٠) الالتزام بالبرنامج الوطني لتحسين الاحصاءات الحيوية ونظام تسجيل الأحوال المدنية: حالة الأرجنتين.



USES OF VITAL RECORDS AND STATISTICS  
FOR SOCIAL AND ECONOMIC DEVELOPMENTAL PROGRAMS

Iwao M. Moriyama, Ph.D.  
International Institute for Vital Registration and Statistics  
9650 Rockville Pike, Bethesda, MD 20814, U.S.A.

There are laws in virtually every country in the world for the registration of vital events. These registrations serve to establish the occurrence of the vital event and to provide prima facie evidence of the facts about the event and of the relationship between those involved in the event. As legal documents, the individual records are placed in a permanent repository until such time that there is a request for a copy of the record for various juridical and administrative uses.

At the time of registration, the local registrar will also record various items of demographic and medical importance in the case of live births, deaths, and fetal deaths, marriages and divorces for the purpose of compiling national vital statistics. In a number of countries, one record serves both legal and statistical purposes. Additional copies of the statistical record are usually made for administrative or program uses of various government agencies.

The purpose of my presentation is to give an overview of the papers to be given in this session, and to refer to the various uses of vital records and statistics and the role they have played in the lives of individuals and in the social and economic development of countries.

Let me first take up the uses of individual records of live births, deaths, marriages and divorces. These documents constitute proof of the fact, the date, and the place of occurrence of the event. Also, they contain other information required for establishing certain relationships such as parentage, legitimacy, dependency and lineage.

I am sure that all of us here have experienced the need for vital records. I know that my parents had to produce my birth record to prove that I was old enough to attend grade school. I had to do the same for my children. I needed a copy of my birth certificate as proof of citizenship when I applied



for my first passport and when I applied for my civil service position. I needed a copy of my birth certificate to qualify for my government pension at my retirement and for my social security benefits. I needed a marriage certificate to show that my wife was eligible for survivor's benefits in the event of my death. I had to produce copies of death certificates of my parents to procure burial permits at the time of their deaths. Relevant vital records are required before a person can receive an inheritance. A divorce record or a death certificate for the spouse is required for a person to remarry. All these and other uses are in the exercise of our basic civil and human rights.

Vital records are also indispensable for updating official files of various kinds such as population registers, the files of personal identity systems, social security rosters, and electoral rolls. In these uses, the individual birth record constitutes proof of age, that is, when an individual becomes eligible for an identify card, to vote, or to receive certain benefits, etc. The death record is used to purge the system of ineligible individuals to prevent fraudulent use of personal identity cards, illegal exercise of the voting franchise, fraudulent receipt of benefits, etc.

The third paper in this session, entitled Civil Registration Records for Population and Population Identification, deals with the problems of population registries and personal identification systems which depend heavily on current registration of vital records for updating. Because the registries are also updated periodically using data from population censuses which are generally taken once a decade, this poses a difficult problem for registers in countries with deficient registration of vital events.

Perhaps the earliest and most extensive use of birth and death records and statistics derived from them has been in the field of medicine and public health. In modern times, birth records have been used to identify infants for the well-baby clinics; babies born with birth defects may be referred to a crippled children's program; and all live-born babies may be followed up for immunization against various childhood diseases. A death record makes possible the investigation of certain epidemic diseases to prevent their spread. With respect to statistics compiled from birth and death records,

especially the latter, they are indispensable to health programs by providing a quantitative base for the delineation of major health problems, for planning and directing a program for improving the public health, and for evaluating health progress. Many participants of the WHO program of Health for All By the Year 2000 are probably painfully aware of the handicap of not having adequate mortality statistics to conduct and monitor programs in connection with Health for All by the Year 2000. We look forward to the two papers for an exposition on the uses of vital records and statistics in public health programs.

Another program of major importance in the developing countries is family planning. Uncontrolled population growth is probably the greatest tragedy of modern time. Certainly, it is one of the greatest obstacles to the economic development of a country. Here, vital statistics provide the basic data for measuring the magnitude of population growth, and fertility statistics will identify the segment of the population with the greatest need for a family planning program. For information on the use of, and knowledge about, contraceptive methods, one can conduct follow back surveys on the registered births, or conduct an independent knowledge, attitude and practice (KAP) study.

The planning for the economic development of a country is inextricably bound up with the future size and geographic distribution of the population, and frequently with the age composition of the population. The construction of public utilities for a community such as water supply, sewage disposal systems, gas mains, and power supply require reasonably accurate estimates of the future population in order that the facilities will have the capacity to serve future populations. There are other problems such as providing needed community services such as hospitals and health centers. Because vital statistics constitute the components of natural population growth, adequate vital statistics are needed for population projection purposes. There needs to be planning for the construction of schools and training of teachers for these schools. These require projections of the birth rate in order to estimate the numbers of children of school age to be anticipated in future years.

Then, there are those interested in demography, the study of population, represented by the last paper in this session. Their needs for data encompasses all aspects of vital statistics, that is, fertility statistics, mortality statistics, marriage statistics and divorce statistics, usually in some demographic and geographic detail. It is also important that the registration data be complete so that the trends and differentials can be interpreted with some confidence. For countries where registration of vital records is deficient, this presents a dilemma. One possible way out of this dilemma is to aggregate the data from areas where registration is known to be satisfactory. This so-called tabulation area approach should certainly be explored.

In countries like the United States, there is considerable demand for vital statistics from the private sector. The baby food and infant formula manufacturer would like to know the size of the market for their products. The baby clothing manufacturer would also like to know the annual number of births. The furniture manufacturer would like to know about new family formation. And, the undertaker and the casket manufacturer are interested in the deaths that occur each year in their area. The pharmaceutical firms are concerned about the market for new drugs being developed for the treatment of certain diseases, and they look to cause-of-death statistics for information on this point.

These are some of the uses that have been made of vital records and statistics. It is hoped that this session will give you some appreciation of the importance of the uses that can be made of vital records and statistics. To a large extent, the rate of development of the civil registration and vital statistics systems will be determined by the uses made of vital records and statistics. Without the awareness on the part of the public of the need for and the importance of these needs, there will be little incentive on their part to register vital events. Without the demographic, public health and other uses of vital statistics, there would be little justification for the establishment and maintenance of a vital statistics system. Vital statistics, like all statistics and unlike vital records, are not ends in themselves, but are administrative and research tools to be used. The uses to which they are put, or can be put, must justify vital statistics as a government function.

The International Program for the Accelerated Improvement of Vital Statistics recognizes the importance of uses of vital records and statistics and calls for the participation of the major users or consumers in the reform of the civil registration and vital statistics systems. The representatives of government agencies such as public health, personal identification, and economic planning will serve on the central advisory committee. Nongovernmental organizations will be, or should be, given every opportunity by the advisory committee and staff to make known their needs. In addition, every effort should be made to promote the use of vital records and statistics in the country. The importance of this point cannot be overemphasized in any civil registration and vital statistics program.